الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/L.380/Add.1
16 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع توافق آراء ساو باولو

مشروع مرفق[١]

شراكات مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة

ألف- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

١- ستدور أنشطة الشراكات على هدف "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للبلدان النامية"، خاصة في مجالي التجارة والتنمية. وسيستعين الأونكتاد بخبرته ويشارك بالكامل في المبادرات المتوفرة في هذا الصدد. وستشمل الشراكة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ما يلي:

- *الأنشطة التي تسمح للبلدان النامية بالاستفادة الكاملة من البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر.* تعتبر البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر عاملاً رئيسياً في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وسيُتوخى من أنشطة الشراكة تشجيع انتشار برامج التدريب على تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية بشأن قضايا البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر. وستكون شركات تكنولوجيا المعلومات ومعاهد التدريب المعنية بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأطراف الشريكة الرئيسية.

(١) أحاط المؤتمر علما بهذا المرفق في جلسته ---- التي عقدت في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وقرر ضمه إلى وثيقة توافق آراء ساو باولو على أساس أن عملية إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر ستتطور مع مرور الوقت وأن تنفيذها سيرتبط بوجود الموارد اللازمة، المقرر أن يقدمها الأونكتاد وغيره من الشركاء.

- *السياحة الإلكترونية*. تكتسي السياحة في العديد من البلدان النامية أهمية استراتيجية وتُعد مصدراً رئيسياً لإيرادات النقد الأجنبي. ولما كانت السياحة خدمة تستعمل المعلومات استخداماً مكثفاً، فقد وُضعت مبادرة الأونكتاد الخاصة بالسياحة الإلكترونية بحيث تُمد البلدان النامية بالوسائل التقنية اللازمة لترويج خدماتها السياحية وتسويقها وبيعها عبر الإنترنت. وسيتألف الشركاء من الدول الأعضاء والمنظمة العالمية للسياحة واليونسكو وسلطات السياحة الوطنية والجامعات. ومن الشركاء المحتملين أيضاً التكتلات الإقليمية للبلدان النامية ومتعهدو النقل وشركات تكنولوجيا المعلومات.

- *وضع استراتيجيات وسياسات إلكترونية وطنية*. تسعى البلدان النامية إلى رسم استراتيجيات وطنية وتنفيذها لتدبير مسألة وضع أطر تنظيمية وتشريعية وسياساتية مناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد انضم الأونكتاد إلى الشبكة العالمية لموارد السياسة الإلكترونية بصفته شريكاً وذلك بتوفير خبرته في مجال وضع الاستراتيجيات الإلكترونية، وكذلك بشأن مواضيع محددة مثل التجارة الإلكترونية، والقضايا القانونية والتنظيمية، والقياس الإلكتروني، والتمويل الإلكتروني، وبعض جوانب الحكومة الإلكترونية، مما يعزز الكفاءة والفعالية. وتعمل الشبكة العالمية لموارد السياسة الإلكترونية في صورة شبكة إلكترونية. ويتكون الشركاء حتى الآن من حكومة آيرلندا، التي توفر أمانة الشراكة، وكذلك حكومات كل من إيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة واليابان؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة الاتصالات لبلدان الكومنولث.

- *القياس الإلكتروني ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. يعتبر القياس الإلكتروني عنصراً حاسماً في تقييم مدى تقدم البلدان النامية في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثير هذه التكنولوجيات. وتدعو خطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات إلى وضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أثناء الشق الثاني من المؤتمر المقرر عقده في تونس وبعده. واتفق أهم أصحاب المصلحة في الشراكة على الأهداف التالية: `١` تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي يمكن لجميع البلدان تجميعها وتنسيقها على الصعيد الدولي بغية تسهيل قياس أهداف التنمية الدولية وبلوغها، في جملة أمور، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛ `٢` مساعدة البلدان النامية على تنمية قدراتها في مجال رصد تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني؛ `٣` إنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستشمل أنشطة الشراكة الدول الأعضاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، وكذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية المعنية بقضايا القياس الإلكتروني.

باء- السلع الأساسية

٢- لا يوجد في الوقت الراهن إطار استشاري شامل ومنتظم يسمح بتبادل المعلومات والاستعانة بخبرات إضافية بين ممثلي جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية باستعراض وضع السلع الأساسية وعمل أسواق هذه السلع. لذا ينبغي تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة وتوجيهها نحو وضع نهج عملي يرمي إلى التركيز على كسر حلقة الفقر التي يقبع فيها حالياً العديد من منتجي السلع الأساسية والبلدان المعتمدة على السلع الأساسية وإيلاء الأولوية لذلك.

٣- وستسمح هذه العملية الاستشارية بمعالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة منسقة، وذلك باقتراح إجراءات محددة بشأن القضايا التالية: تيسير التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وتحقيق المزيد من الانسجام في إدراج قضايا السلع الأساسية في المشاريع الإنمائية؛ وتجميع أفضل الممارسات والعبر المستخلصة وتبادلها، وحشد أقصى ما يمكن من الموارد؛ وضعف مناعة قطاع السلع الأساسية والمخاطر التي تتهدده؛ وآليات تيسير مشاركة مزارعي البلدان النامية في الأسواق الدولية؛ وتوزيع القيمة المضافة في سلسلة قيم السلع الأساسية؛ ووضع نهوج مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً في مجالي إنتاج وتجارة سلع بعينها تحظى بأهمية لدى البلدان النامية؛ والتعدين والتنمية الاقتصادية المستدامة؛ وإقامة شبكات للأعمال التجارية داخل البلدان النامية وفيما بين مشاريع البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛ وإدارة المعلومات والمعارف في مجال السلع الأساسية.

٤- وستُنشأ فرقة عمل دولية مستقلة تعنى بالسلع الأساسية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المهتمين لمعالجة القضايا المشار إليها أعلاه. وستعمل فرقة العمل بصورة غير رسمية ومرنة، وسيتعاون الشركاء بروح تطوعية.

٥- وسيتألف الشركاء، علاوة على الدول الأعضاء (من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والشركاء الإنمائيين المهتمين، ولا سيما المانحين)، من المنظمات الدولية (الفاو وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق المشترك للسلع الأساسية والبنك الدولي)؛ والهيئات المعنية بسلع أساسية محددة (المنظمات الدولية للسلع الأساسية والأفرقة الدراسية)؛ والقطاع الخاص، ولا سيما كبريات الشركات التي تعمل في مجال إنتاج السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها؛ والمنظمات غير الحكومية التي تشجع على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا السلع الأساسية؛ والأوساط الجامعية التي تعد الأبحاث عن مشاكل السلع الأساسية وحلولها.

جيم- الاستثمار

٦- يعتبر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر عاملين رئيسيين في بناء القدرات التوريدية الوطنية التي تعد محورية في مجال التنمية وأساسية في اغتنام الفرص التي يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧- وتسمح طبيعة القضايا المتعلقة بالاستثمار من أجل التنمية بإقامة شراكة يشارك فيها القطاعان العام والخاص. كما أن النقابات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية تهتم بهذا الموضوع. وتسعى الشراكة، التي

تتخذ شكل شبكة الاستثمار من أجل التنمية، إلى تحقيق ما يلي: تعزيز فهم القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ والمساعدة على أمثلة السياسات الوطنية والدولية التي تستهدف جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع به؛ وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية المتصلة به. وتشمل مجالات التركيز المشورة في مجال الاستثمار الاستراتيجي، والمعرفة الاستثمارية من أجل التنمية، وتحسين مناخ الاستثمار، والحكم الرشيد في تشجيع الاستثمار، والمعلومات الموجهة للمستثمرين، وقضايا السياسات الاستثمارية الدولية، وبناء القدرات في نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، وإقامة الروابط لأغراض التنمية.

٨- وستكون الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار شريكاً أساسياً. وسيكون من بين الشركاء الآخرين الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومركز التجارة الدولية؛ ومعهد الأونكتاد الإلكتروني للتجارة والتنمية؛ واليونيدو؛ وغرفة التجارة الدولية؛ ومنظمات غير حكومية (جمعية وحدة وائتمان المستهلكين؛ والمعهد الدولي للتنمية المستدامة؛ والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة)؛ ومعهد الأرض؛ ومؤسسات وطنية (معهد أخلاقيات المؤسسات التجارية والمسؤولية الاجتماعية (إيتوس) ("ETHOS")، والمؤسسة البرازيلية لدراسات الشركات عبر الوطنية والعولمة الاقتصادية (سوبيت) ("SOBEET")؛ ومنظمات دون إقليمية؛ ومؤسسات للتعليم العالي (جامعات في بلدان متقدمة ونامية).

دال- بناء القدرات والتدريب، بما في ذلك مؤسسات التدريب والمؤسسات الجامعية

٩- يهدف معهد الأونكتاد الإلكتروني للتجارة والتنمية إلى دعم بناء القدرات الوطنية في البلدان الأعضاء بحيث تستطيع تحليل قضايا التجارة والاقتصاد الدولية والوطنية ووضع سياسات اقتصادية مناسبة مُعَدة محلياً وتنفيذها. وتقوم مؤسسات التدريب والبحث، وخاصة الجامعات، بدور أساسي في بناء تلك القدرات عن طريق توعية صناع القرار المقبلين والحاليين وتوفير الخبرة للحكومات بشأن قضايا السياسات الاقتصادية الوطنية.

١٠- ويتلخص هدف المعهد الإلكتروني في مساعدة المؤسسات الجامعية في البلدان النامية على تعزيز قدراتها على وضع مقررات دراسية عالية الجودة وتدريسها وإعداد بحوث في مجالي التجارة والتنمية. وهي تقوم بذلك أولاً عن طريق فتح المجال أمامها للحصول على موارد مختارة للأونكتاد وغيرها من الموارد (تقارير بحثية ومواد تدريبية ووسائل تربوية) يمكنها الاستعانة بها في نشاطي التعليم والبحث. وتسمح لها ثانياً بإمكان تطوير مقرراتها وأعمالها البحثية عبر تبادل الموارد (المواد الدراسية والبحوث) والخبرات مع أعضاء شبكة المعاهد الإلكترونية وتعزيز تعاونها مع الأونكتاد.

١١- وسيكون من بين الشركاء الرئيسيين نخبة من المؤسسات الجامعية والتدريبية من البلدان النامية توافق على أن تصبح أعضاء في شبكة المعاهد الإلكترونية وتقبل بقواعد تشغيلها. وفضلاً عن المشاركة في الشبكة، التي ستخضع لأحكام وشروط عامة، سيواصل الأونكتاد ممارسته المتمثلة في إبرام اتفاقات من أجل إقامة شراكات جامعية تسد احتياجات المؤسسة الشريكة المعنية.